

المملكة العربية السعودية

## نظام مكافحة الرشوة

الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٦ وتاريخ ٢٩/١٢/١٤١٢

# نظام مكافحة الرشوة

صدر المرسوم الملكي رقم (م/٣٦) وتاريخ ٢٩/١٢/١٤١٢ هـ  
بالموافقة على هذا النظام بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥)  
وتاريخ ٢٨/١٢/١٤١٢ هـ  
ونشر بجريدة أم القرى في عددها (٣٤١٤) وتاريخ (٢/٢/١٤١٣)

---

## الفهرس

| الصفحة | الموضوع  | عدد |
|--------|--|-----|
| ١      | مرسوم إصدار النظام رقم م/٣٦ وتاريخ ٢٩/١٢/١٤١٢ هـ   | ١   |
| ٢      | قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ وتاريخ ٢٨/١٢/١٤١٢ هـ<br>بالموافقة على النظام                                 | ٢   |
| ٣      | خطاب ديوان الرئاسة بتبلیغ النظام رقم ٢٧٥ ار في ٣/١/١٤١٣  | ٣   |
| ٤      | نظام مكافحة الرشوة : المواد ١-٣-٢-١ من يعتبر مرتشي وعقوبته   | ٤   |
| ٥      | استخدام النفوذ أو السلطة أو العنف المواد ٦-٧   | ٥   |
| ٦-٥    | من يعتبر في حكم الموظف العام المادة ٨  | ٦   |
| ٦      | عقوبة من عرض رشوة ولم تقبل منه المادة ٩  | ٧   |
| ٦      | عقوبة الراشي والوسيط ومن إشتراك في الرشوة المادة ١٠  | ٨   |
| ٧      | حكم من عينه المرتشي لأخذ الرشوة وكذلك الوعد والعطية وما يعتبر من قبيلها . المادتين ١١ - ١٢             | ٩   |
| ٨      | فصل المدان بالرشوة كعقوبة تبعية المادة ١٣  | ١٠  |
| ٨      | إعادة النظر في العقوبة التبعية ومتى يتم المادة ١٤  | ١١  |
| ٩      | مصادرة المال والأشياء المادية موضوع الرشوة المادة ١٥   | ١٢  |
| ٩      | إعفاء الراشي والوسيط إذا أبلغ عن الرشوة قبل وقوعها المادة ١٦   | ١٣  |
| ٩      | مكافأة من أبلغ عن الرشوة المادة ١٧   | ١٤  |
| ٩      | من يعتبر عائدًا إلى الرشوة المادة ١٨   | ١٥  |
| ١٠     | جواز الحكم بمضاعفة الغرامه وكذلك الحكم بعدم الدخول في المناقصات والمزايدات لإي شركة أدين مديرها أو أحد | ١٦  |

|    |   |    |
|----|---|----|
|    | <b>منسوبيها بالرسوة لمصلحة الشركة ١٩ المادة</b>   |    |
| ١٠ | كيفية معالجة موضوع الشركة التي تنفذ مشاريع معينة وادين<br>المؤولين فيها بالرسوة المادة ٢٠                               | ١٧ |
| ١٠ | نشر الأحكام الصادرة بالإدانة بالرسوة المادة ٢١  | ١٨ |
| ١١ | إلغاء النظام السابق لمكافحة الرشوة الصادر عام ١٣٨٢هـ<br>وحلول هذا النظام محله من تاريخ نفاذ ونشره في الجريدة<br>الرسمية | ١٩ |

---

الرقم : م / ٣٦

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢٩/١٢/١٤١٢ هـ

بعون الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

**ملك المملكة العربية السعودية**

بعد الإطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ

وبعد الاطلاع على نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥) وتاريخ ١٣٨٢/٣/٧ هـ وما طرأ عليه من تعديلات .

وبعد الاطلاع على نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥١) وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٥ وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٨ هـ .

رسمنا بما هو آت ..

أولاً : الموافقة على نظام مكافحة الرشوة بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً : ينشر هذا النظام بالجريدة الرسمية وي العمل به بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره.

ثالثاً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا.

---

**التوقيع**

فهد بن عبد العزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية  
الأمانة العامة لمجلس  
الوزراء

قرار رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٨ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٧/م  
٢٤٩٧٧ وتاريخ ١٤٠٠/١٠/٢٣ هـ المشتملة على مشروع نظام مكافحة الرشوة المرفوع  
بخطاب سمو وزير الداخلية رقم ٤٢٩٢/١ وتاريخ ١٤١٠/٦/١٣ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨ وتاريخ ١٣٩٩/٣/١ هـ .

وبعد الاطلاع على مذكرة شعبة الخبراء رقم ٢٢ وتاريخ ١٤١٢/٢/٢٤ هـ .

وبعد الاطلاع على توصيتي اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٩٢ وتاريخ ١٤١٢/٨/٧  
هـ ورقم ١٦٧ وتاريخ ١٤١٢/١١/١٦ هـ .

يقرر ما يلي

- 
- الموافقة على نظام مكافحة الرشوة بالصيغة المرفقة بهذا .
  - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وي العمل به بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره .  
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

فهد بن عبد العزيز

رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٢٧٥ / ر  
التاريخ : ١٤١٣/٦/٦  
المرفقات : ٨

المملكة العربية السعودية  
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس  
الوطني  
حفظه الله .

بعد التحية والاحترام ..

أبعث لسموكم الكريم طيه ما يلي :

- ١ - نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ( ١٧٥ ) وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٨ هـ القاضي بالموافقة على نظام مكافحة الرشوة بالصيغة المرفقة بالقرار .
- ٢ - نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم ( م / ٣٦ ) وتاريخ ١٤١٢/١٢/٢٩ هـ الصادر بالصادقة على ذلك .

وأرجو التكرم بالأمر بإكمال اللازم بموجبه ..

وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديرني

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

**محمد بن عبدالله النويصر**

نسخة مع نسخة المرسوم والقرار والنظام لكل وزارة ومصلحة حكومية وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها.

---

مجلس الوزراء  
شعبة الخبراء

## نظام مكافحة الرشوة

### المادة الأولى:

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعًا يعد مرتباً ويُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بحدى هاتين العقوبتين ولا يؤثر في قيام الجريمة أتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بالعمل الذي وعده به .

### المادة الثانية:

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للأمتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا الأمتناع مشروعًا يعد مرتباً ويُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام ولا يؤثر في قيام الجريمة أتجاه قصد الموظف إلى عدم القيام بما وعده به .

### المادة الثالثة:

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للأخلال بواجباته وظيفته أو لمكافأته على ما وقع منه ولو كان ذلك بدون اتفاق سابق يعد مرتباً ويُعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام .

#### **المادة الرابعة :**

كل موظف عام أخل بواجبات وظيفته بأن قام بعمل أو امتنع عن عمل من أعمال تلك الوظيفة نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعد في حكم المرتشي ويعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات وبغرامة لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

#### **المادة الخامسة :**

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على عمل أو أمر أو قرار أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو على وظيفة أو خدمة أو مزية من أي نوع يعد مرتشياً ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا النظام.

#### **المادة السادسة :**

كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية بسبب وظيفته لمتابعة معاملة في جهة حكومية ولم تتطبق عليه النصوص الأخرى في هذا النظام يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد عن خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويعاقب بالعقوبة نفسها من أعطى أو عرض العطية أو وعد بها للغرض المشار إليها وكذلك الوسيط في أية حالة من هذه الحالات.

#### **المادة السابعة :**

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا النظام من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد في حق موظف عام ليحصل منه على قضاء أمر غير مشروع أو ليحمله على اجتناب أداء عمل من الأعمال المكلف بها نظاماً.

#### **المادة الثامنة :**

يعد في حكم الموظف العام في تطبيق أحكام هذا النظام :

- ١- كل من يعمل لدى الدولة أو لدى أحد الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة سواء كان يعمل بصفة دائمة أو مؤقتة.
- ٢- المحكم أو الخبير المعين من قبل الحكومة أو أية هيئة لها اختصاص قضائي .
- ٣- كل مكلف من جهة حكومية او أية سلطة إدارية أخرى بأداء مهمة معينة .
- ٤- كل من يعمل لدى الشركات أو المؤسسات الفردية التي تقوم بإدارة وتشغيل المرافق العامة أو صيانتها أو تقوم ب مباشرة خدمة عامة وكذلك كل من يعمل لدى الشركات المساهمة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها والشركات أو المؤسسات الفردية التي تزاول الأعمال المصرفية .
- ٥- رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة.

#### **المادة التاسعة :**

من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين .

#### **المادة العاشرة :**

يعاقب الراشي وال وسيط وكل من اشتراك في احدى الجرائم الواردة في هذا النظام  
بالعقوبة المنصوص عليها في المادة التي تجرمها، ويعتبر شريكاً في الجريمة كل من اتفق أو حرض أو ساعد في ارتكابها مع علمه بذلك متى تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق أو التحريض أو المساعدة .

#### **المادة الحادية عشرة :**

كل شخص عينه المرتشي أو الراشي لأخذ الرشوة وقبل ذلك مع علمه بالسبب يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد عن خمسين الف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين.

## **المادة الثانية عشرة :**

يعتبر من قبيل الوعد أو العطية في تطبيق هذا النظام كل فائدة أو ميزة يمكن أن يحصل عليها المرتشي أياً كان نوع هذه الفائدة أو تلك الميزة أو أسمها سواء كانت مادية أو غير مادية.

## **المادة الثالثة عشرة :**

يتربى على الحكم بإدانة موظف عام أو من في حكمه بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام العزل من الوظيفة العامة وحرمانه من تولي الوظائف العامة أو القيام بالأعمال التي يعد القائمون بها في حكم الموظفين العامين وفقاً لنص المادة الثامنة من هذا النظام.

## **المادة الرابعة عشرة :**

لمجلس الوزراء إعادة النظر في العقوبة التبعية بعد مضي خمس سنوات من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة الأصلية.

## **المادة الخامسة عشرة :**

يحكم في جميع الاحوال بمصادرة المال أو الميزة أو الفائدة موضوع الجريمة متى كان ذلك ممكناً عملاً.

---

## **المادة السادسة عشرة :**

يعفي الراعي أو الوسيط من العقوبة الأصلية والتبعية إذا أخبر السلطات بالجريمة قبل اكتشافها.

## **المادة السابعة عشرة :**

كل من أرشد إلى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام وأدت معلوماته إلى ثبوت الجريمة ولم يكن راشياً أو شريكاً أو وسيطاً يمنح مكافأة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد عن نصف قيمة المال المصادر وتقدر المكافأة الجهة التي تحكم في الجريمة، ويجوز لوزارة الداخلية صرف مكافأة أعلى من المبلغ الذي يحدد بمقتضى هذه المادة وذلك بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء عليها.

## **المادة الثامنة عشرة :**

يعتبر عائدًا من حكم بإدانته في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا ثبت ارتكابه جريمة أخرى وفقاً لأحكامه قبل مضي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بأكثر من الحد الأعلى للعقوبة المقررة للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد.

---

## **المادة التاسعة عشرة :**

على الجهة المختصة بالحكم في جرائم الرشوة الحكم بغرامة لا تتجاوز عشرة أضعاف قيمة الرشوة أو بالحرمان من الدخول مع الوزارات والمصالح الحكومية أو الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة في عقود لتأمين مشترياتها وتنفيذ مشاريعها وأعمالها أو بهاتين العقوبتين على آية شركة أو مؤسسة خاصة وطنية أو أجنبية أدين مدیرها أو أحد منسوبيها في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام إذا ثبت

أن الجريمة قد ارتكبت لمصلحتها، ولمجلس الوزراء إعادة النظر في عقوبة الحرمان المشار إليها بعد مضي خمس سنوات على الأقل من صدور الحكم.

### **المادة العشرون :**

إذا حكم بحرمان أية شركة أو مؤسسة خاصة وطنية أو أجنبية وفقاً للمادة التاسعة عشرة فإن الجهة أو الجهات الحكومية المتعاقدة معها ترفع إلى مجلس الوزراء بما ترى ملائمة اتخاذه فيما يتعلق بالأعمال التي تقوم الشركة أو المؤسسة بتنفيذها ولو لم يكن للجهة أو الجهات الحكومية علاقة بالجريمة سبب الحكم .

### **المادة الحادية والعشرون :**

على وزارة الداخلية نشر الأحكام التي تصدر في جرائم الرشوة وأعلنها.

### **المادة الثانية والعشرون :**

يحل هذا النظام محل نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٥ وتاريخ ١٣٨٢/٣/٧ هـ وما طرأ عليه من تعديلات ويلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

### **المادة الثالثة والعشرون :**

\* ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وي العمل به بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره.

---

---

---

---

---

---